الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

كلمة معالي الوزير بمناسبة الإنطلاق الرسمي في انتاج رخصة السياقة البيومترية الالكترونية

- الجزائر 01 أفريل 2018 -

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

- السيد وزير الأشغال العمومية والنقل
- السيدة وزيرة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة
- السيد اللواء المدير العام للأمن الوطني،
- السيد اللواء قائد الدرك الوطني،
- السيد المدير للحماية المدنية،
- السيد والي ولاية الجزائر،
- السيد رئيس المجلس الشعبي الولائي لولاية الجزائر،
- السيد الوالي المنتدب للدار البيضاء
- السيد رئيس المجلس الشعبي لبلدية الدار البيضاء
- أسرة الإعلام، الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

إنني جد سعيد وفخور اليوم ونحن بصدد وضع لبنة أخرى في صرح عصرنة الإدارة، وتقريبها من المواطن، هذا المشروع الطموح الذي جاء في برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية، والذي أمر الحكومة في عديد المناسبات بتسريع وتيرة انجازه لبلوغ حكامة الكترونية المستفيد منها المواطن بالدرجة الأولى.

فكان لزاما علينا رفع التحدي، فتم تسخير امكانيات ضخمة في سبيل تحقيق المحاور الكبرى للبرنامج الرئاسي. من أجل الرقي بالخدمات التي تقدمها الإدارة الجزائرية وجعلها في مصاف المعايير الدولية، وهو تحدي بدأنا نرى ثماره، ولكن لا يزال الطريق أمامنا لتحقيق نجاحات أخرى في الميدان.

إن خطة عمل وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، في عصرنة الإدارة وفق برنامج عمل حكومي طموح، مندمج ومتكامل مع بعضه البعض يشمل كل القطاعات، تم التحضير لتنفيذها بطريقة متدرجة كانت في بداياتها الأولى مع عملية رقمنة ما هو موجود خاصة على مستوى البلديات، ليتم بعدها البدء في العمل بالتسيير الإلكتروني، وكانت الأولوية في ذلك المصالح والخدمات التي يتعامل معها المواطن بصفة مكثفة.

فكان الرهان مع الرقمنة الكلية للسجلات الحالة المدنية، والآن هي تعمل بصورة الكترونية، بعد وضع حيز الخدمة للسجل الآلي للحالة المدنية، هذا ما سمح بتقديم كل الوثائق الصادرة عنه بطريقة الكترونية.

كانت هذه العملية مرحلة ضرورية، سمحت لنا بإعطاء كل مواطن رقم تعريفي موحد، سيتم الإعتماد عليه في كل تعاملاته مع كل الإدارات العمومية.

هذه المحطات وأخرى التي تعد كشرط مسبق للانطلاق في اصدار الوثائق البيومترية الإلكترونية، كانت بدايتها مع جواز السفر البيومتري الإلكتروني الذي بلغت نسبة انتاجه اليوم 12 مليون جواز، وكان تحد كبير أنجز قبل الآجال التي وضعتها المنظمة العالمية للطيران المدني، لنقوم بعدها في الانطلاق في اصدار بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية، ولأول مرة في الجزائر، يتم تسليمها بدون ملف عبر تقديم طلب الكتروني عبر البوابة الالكترونية التي وضعت في هذا السياق، وكان ذلك بالنسبة للمواطنين اللذين يحوزون على جواز سفر بيومتري، ويتم تسليمها وفقا لآجال جد معقولة وبطريقة عصرية يتم إعلام المواطن بجاهزيتها، ونحن بصدد ابرام اتفاقية مع بريد الجزائر لإيصالها إلى مقر سكنه مع الرمز السري الذي يسمح له فيما بعد من الاستفادة من الخدمات الإلكترونية.

هذا بالإضافة إلى خدمات إلكترونية تم تطويرها ولاقت استحسان كبير من طرف المواطنين سواء داخل التراب الوطني أو خارجه، كالتسجيل الإلكتروني في عملية الحج، رقمنة عملية تنظيم الانتخابات، فتح بوابة الكترونية لطلب مختلف الوثائق من طرف جاليتنا المقيمة في الخارج، في انتظار إطلاق خدمات الكترونية أخرى مستقبلا.

- السيدات الفضليات،
- السادة الأفاضل،

إن مسيرة العصرنة هذه ستشهد اليوم محطة محورية وفارقة بإصدار ثالث وثيقة بيومترية الكترونية بطريقة عصرية ألا وهي رخصة السياقة البيومترية الالكترونية، ولأول مرة في الجزائر سيتم انتاج هيكلها بإدماج وطني بـ 100% عبر شراكة وطنية رابحة بين مؤسسة عمومية وأخرى خاصة، كان محركها الأساسي كفاءات شابة وطموحة خريجة معاهدنا وجامعاتنا، فلهم منا كل التحية والتقدير والتشجيع، وهو ما سيفتح المجال والآفاق لمؤسساتنا الوطنية وكذا الشبانية الناشئة (les start-ups) من ولوج هذا المجال وجعل بلدنا قطبا جهويا وقاريا متميزا في مثل هذه الصناعات التكنولوجية، وهو ما أمر به فخامة السيد رئيس الجمهورية، بفتح المجال أمام المستثمرين الشباب وتوفير المناخ الملائم لهم ومرافقتهم من أجل تنمية قدرات بلدنا وتطويرها خاصة في مجال خارج المحروقات.

إن هذه الوثيقة المؤمنة بصورة جد عالية، تم تصميمها وفقا للمعايير الدولية، من ناحية الأمان والشكل والخصائص التي تشملها، مع التأكيد أن كل الجوانب المتعلقة بالمعطيات والمعلومات الخاصة بالمواطنين تبقى من الاختصاص الحصري للسلطة العمومية ولا يمكن لأي كان الاطلاع عليها إلا من خوله القانون ذلك.

+ السيدات الفضليات،
+ السادة الأفاضل،

وكما أشرت إليه بأن هذه المحطة تعتبر محورية وفارقة، كون رخصة السياقة الجديدة تتجاوز مبتغى العصرنة لتكون أساس الاستراتيجية التي وضعتها الدولة في مجال السلامة المرورية، فكما تعلمون بأن الجزائر تسجل مستويات قياسية في حوادث المرور التي ينجم عنها سنويا 4000 قتيل بمعدل 11 ضحية في اليوم، و عشرات الآلاف من الجرحى تكون أغلبيتهم محتاجة إلى تكفل مدى الحياة، هذا مع تسجيل خسائر اقتصادية تفوق 100 مليار دينار سنويا.

هذه الأرقام المخيفة والمقلقة والتي تودي بحياة الآلاف من المواطنين، تجاوزت المعدلات العالمية في هذا الشأن، الذي وضعت له الأمم المتحدة عبر لجنة السلامة المرورية التابعة لها، الخطة العالمية للتحرك خلال العشرية 2011-2020 من أجل حث الدول الأعضاء من مباشرة إصلاحات في ميدان تحقيق السلامة المرورية، وهو ما اعتمدته السلطات العمومية في مقاربتها لمعالجتها ظاهرة اللاأمن عبر الطرقات، فبالإضافة إلى البرامج الكبيرة التي تم انجازها في مجال البنى التحتية والطرقات كالطريق السيار شرق-غرب وإعادة تأهيل شبكات الطرق الوطنية، قامت الحكومة بالموازاة بوضع استراتيجية جديدة حيز العمل بعد مراجعة القانون المنظم لحركة المرور في الطرق وسلامتها وأمنها سنة 2017، الذي وضع المعالم الكبرى للاستراتيجية

الحكومية للسلامة المرورية التي ستتولى تنفيذها العملياتي المندوبية الوطنية للأمن في الطرق، تحت اشراف وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، والتي سترى النور في القريب العاجل.

هذه المندوبية التي ستقوم بإعادة تنظيم تدخل السلطات العمومية في ميدان السلامة المرورية، سيعهد لها تنسيق النشاطات المتعلقة بالتدخل والوقاية والأمن في الطرق مع مختلف المتدخلين خاصة قطاع النقل ومصالح الأمن والدرك الوطنيين، عبر تسيير البطاقيات الوطنية لرخص السياقة و مخالفات قواعد حركة المرور وبطاقات ترقيم السيارات وكذا تسيير نظام رخصة السياقة بالنقاط، وكذا استغلال وتطوير نظام المعالجة الآلية لمخالفات حركة المرور.

إن هذه المنظومة المتكاملة التي وضعتها الحكومة في مجال السلامة المرورية، ستشكل رخصة السياقة البيومترية الالكترونية مفتاح تنفيذها عبر ما تحمله من تكنولوجيات حديثة تم تصميمها لتتوافق والاستعمالات المستقبلية لها، كان الهدف منها:

- بلوغ مستوى جد متقدم من العصرنة عبر اللجوء إلى آخر التقنيات والتكنولوجيات المتاحة اليوم بتصميم رخصة بيومترية والكترونية مؤمنة بصورة عالية تمنع عمليات تزويرها، وهو مالا نجده في كثير من البلدان حتى بعض تلك المتقدمة.

- المساهمة بفعالية في التقليل من حوادث المرور وتحقيق السلامة المرورية عبر نظام الرخصة بالنقاط (le système de permis à points) وهو النظام الجديد الذي تعتمده البلدان الرائدة في الحد من حوادث المرور، حسب مقاربة بيداغوجية ووقائية تدفع السائقين إلى احترام قواعد المرور، والحد من الحوادث.
- ترشيد النفقات العمومية وزيادة فعالية تدخل السلطات العمومية خاصة مصالح الأمن والدرك الوطني عند معاينة المخالفة وسحب النقاط، ودفع الغرامات بطريقة الكترونية، عبر النظام الالكتروني الذي سيتم وضعه، خاصة وأن المرحلة الأولى لتزويد البلديات بالقارئات الالكترونية ستكون خلال شهر ماي المقبل والتي تسمح بقراءة بطاقات التعريف الوطنية ورخص السياقة البيومتريتين الالكترونيتين، على حد سواء، في انتظار أن تتزود مصالح الأمن والدرك الوطنيين بها.

السيدات الفضليات،
السادة الأفاضل،

هذه الوثيقة العصرية الجديدة هي جزء من مشروع متكامل لعصرنة الإدارة أين ستكون متاحة كمرحلة أولى على مستوى أربع بلديات نموذجية بالجزائر العاصمة على أن تعمم على كافة بلديات العاصمة قبل نهاية شهر جوان 2018، وعلى باقي بلديات الوطن قبل نهاية سنة 2018، وذلك تماشيا مع عملية تعميم

الشباك الالكتروني ببلديات الوطن، الذي بدأنا في تعميمه هو أيضا، أي الشباك الالكتروني، على مستوى التراب الوطني بداية من هذه السنة، في انتظار بطاقة الإلكترونية لتسجيل المركبات، التي سترى النور بداية من شهر سبتمبر 2018، وصولا إلى بلدية إلكترونية وعصرية مزودة بأحدث التقنيات والأنظمة المعلوماتية خدمة للمواطن. هذه البلدية الإلكترونية التي ستوفر للمواطنين كل المعلومات والخدمات الحالية بصورة الكترونية وفي إطار شباك الكتروني يضمن ثلاث خدمات أساسية: خدمة الوثائق البيومترية والالكترونية، خدمة الوثائق الإدارية الإلكترونية، والخدمات الالكترونية كطلب مختلف الرخص، أو الخدمات كالحج، الخدمات الاجتماعية...

إن هذه المجهودات الجبارة والإمكانيات الكبيرة التي سخّرتها الدولة ضمن برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية من أجل الرقي بالخدمة العمومية، وتقديمها بطرق ذكية تكفي المواطن عناء التنقل والانتظار وتنقل الخدمات الإدارية إليه وإلى منزله عبر بوابة الإدارة الإلكترونية (e-administration)، ستتبعها مراحل وأشواط أخرى يتم بعدها الانتقال إلى عهد جديد من الخدمات الإلكترونية والتي ستقدم انطلاقا من الهواتف الذكية، أو ما يسمى بـ (m-administration) أي أن المواطن يستطيع الاستفادة من كل الخدمات التي توفرها الإدارة العمومية عبر

بوابة إلكترونية للهواتف الذكية (smart phone) نعمل على وضعها حيز الخدمة في المدى القريب.

في الختام، أؤكد لكم بأننا لن ندخر أي جهد للوصول إلى ما يطمح إليه المواطن في جميع مجالات الحياة، فمسيرة العصرنة انطلقت منذ سنوات وها نحن نقطف بعض ثمارها اليوم، ولكن التحديات لا تزال دائما قائمة، خاصة ونحن في عصر السرعة ومجتمع المعلومات، الذي يفرض علينا مضاعفة الجهود خاصة ومستقبل بلدنا سيكون مليء بالإنجازات التي بادر فخامة رئيس الجمهورية بإرساء دعائمها، دعائم الأمن والاستقرار وبناء الاقتصاد الوطني وتحقيق رفاهية المواطن.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.